

اثر التوسع فى اصدار بطاقات الائتمان على معدل التضخم فى مصر

د. محمد صلاح محمد غريب الكردى *

(*) د. محمد صلاح محمد غريب الكردى : مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الازهر منذ ٢٠١٧ حتى الآن ، معار للسعودية فى وظيفة خبير باحدى المؤسسات العاملة فى مجال التجارة الدولية منذ ٢٠٢١ حتى الآن ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى التجارة والتمويل ، السياسات الاقتصادية النقدية والتجارة الدولية .

Email : pr.kordy@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية على معدل التضخم في جمهورية مصر العربية، حيث قام الباحث بإعادة فحص العلاقة بين متغيري الدراسة الحالية (معدل التضخم وإصدار بطاقات الائتمان)، وذلك باستخدام نموذجين قياسييين؛ هما: نموذج المربعات الصغيرة ونموذج الانحدار الذاتي الموزع، وأجريت اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك على كلا النموذجين. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة طردية موجبة عند درجة ثقة ٥% بين معدل التضخم وإصدار بطاقات الائتمان، حيث أن كل زيادة في البطاقات المصدرة بمقدار ١.٣٨ مليون بطاقة يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار ١% في السنة التالية وليست في نفس السنة. بناء على ذلك، فإن التغيير في إصدار البطاقات مسئول عن ٨٧% من التغيير في معدل التضخم. أما عند درجة ثقة ١٠% بين المتغيرين، فإن كل زيادة في البطاقات المصدرة بمقدار ١.٣٨ مليون بطاقة في السنة السابقة و ١.٥٣ مليون بطاقة مصدرة منذ سنتين يصاحبها زيادة في معدل التضخم بمقدار ١% في السنة الحالية. وبالتالي، يصبح التغيير في إصدار البطاقات مسئول عن ٧٥% من التغيير في معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: إصدار بطاقات الائتمان - معدل التضخم - جذر الوحدة - التكامل المشترك.

Abstract:

This study aimed to identify the effect of issuance expansion of credit cards on the inflation rate in the Arabic Republic of Egypt. Researcher examined the correlation between two variables of existing study (inflation rate & issuance of credit cards) by using two approaches, which are Least Squares and Autoregressive Distributed Lag (ARDL). Unit Root and Conintegration tests have been done for both approaches.

This study resulted as the following:

- 1- A positive direct correlation existed between Inflation rate and issuance rate of credit cards in Egypt at the confidence level of 5%, as each increase in used cards by 1.38 milion cards leads to an increase of inflation rate by 1% in the following year and not in the same year. Accordingly, the change in issuance of credit cards is responsible for 87% of change of inflation rate.
- 2- At 10% of convidence level, when the increase of issued cards credit reached to 1.38 milion in the previous year and to 1.53 milion cards that have been issued, the increase of inflation rate reaches to 1% in the current year. Thus, the change in issuance of credit cards becomes responsible for 75% of change in inflation rate.

Keywords: Issuance of credit cards – Inflation rate – Unit Root – Cointegration.

١- المقدمة:

تولي دول العالم اهتماما بالغا بالقطاع المصرفي، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وما يلحق بها من وسائل دفع؛ مثل: بطاقات الائتمان. وتعد بطاقات الائتمان الإلكترونية إحدى صور النقود الإلكترونية، التي هي أحدث تطور وصلت إليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الإلكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى؛ مثل: دفع رواتب الموظفين أو سداد لديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك من خلال نظام إلكتروني يعرف باسم "نظام تحويل الأموال الإلكتروني".

أما النقود، بصفة عامة، فقد حظيت بأهمية كبيرة من جانب العلماء والاقتصاديين على مر العصور، حيث تناولت دراساتهم تحليلا لأثر التغييرات في كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. وبعد الاقتصاد النقدي هو أحد أفرع علم الاقتصاد، الذي يتناول مختلف نظريات النقود، حيث تعتبر نظرية كمية النقود هي مجال البحث الرئيس لهذا النوع من الاقتصاد. وطبقا لنظرية كمية النقود، فإن المعروض النقدي في اقتصاد ما يتناسب والمستوى العام لأسعار السلع والخدمات. وترى هذه النظرية أنه في حالة مضاعفة كمية النقود في الاقتصاد، وقد تبع ذلك مضاعفة مستوى الأسعار، فسوف يتوجب على الأفراد الدفع مرتين لشراء حاجتهم من السلع والخدمات، من ثم ارتفاع معدل التضخم. بالتالي، ووفقا لهذه النظرية، تكون كمية النقود هي العامل الوحيد المحدد لظاهرة التضخم.

وبالرغم من أن بطاقات الائتمان ليست جزءا من مكونات العرض النقدي، إلا أن استخدامها يمثل توسعا في عرض النقود، بالتالي يفقد السلطات النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها. من ثم، وطبقا لنظرية كمية النقود لـ "فريدمان"، فإن استخدام بطاقات الائتمان بدون ترشيد -كما هو الحال في الدول النامية- بحيث يتم التوسع في الإقراض الآجل، بالإضافة إلى التوسع في إصدار هذه البطاقات من قبل البنوك، فإن كل هذا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في نهاية المطاف.

أ- إشكالية الدراسة:

يحظى القطاع المصرفي اهتماما بالغا في مصر، إذ يظهر ذلك من خلال تطوره المستمر والمتلاحق بحيث يواكب آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمات المصرفية. وتعتبر بطاقات الائتمان إحدى أهم وسائل الدفع التي تقدمها البنوك كخدمة مصرفية

إلكترونية، لما تلقاه هذه البطاقات من استحسان الجمهور في دول العالم، الأمر الذي ساعد على توسع البنوك في إصدارها بصورة مكثفة تلبية لرغبات عملائها في تيسير حركة تعاملاتهم. غير أن هذا التوسع في إصدار بطاقات الائتمان يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي في الدول النامية، لاسيما في مصر، حيث ساهم في زيادة معدل التضخم. بالتالي تكمن إشكالية الدراسة الحالية في التساؤل التالي:

"كيف يساهم التوسع في إصدار بطاقات الائتمان في زيادة معدل التضخم في مصر؟"

ب- أهمية الدراسة:

تقوم البطاقات الائتمانية بدور فعال في النشاط الاقتصادي باعتبارها أحد أبرز وسائل الدفع الإلكترونية، وقد ظهر هذا الدور بصورة كبيرة أثناء جائحة كورونا (Covid-19)، حيث كانت إحدى الوسائل الآمنة لعدم تفشي الوباء بين الأفراد. إلا أن التوسع في إصدارها أدى إلى زيادة معدل التضخم بصورة طردية في الدول النامية دون الدول المتقدمة. لذلك تظهر أهمية هذه الدراسة في ترشيد استخدام البطاقات الائتمانية واستخدامها الاستخدام الأمثل كأحد وسائل الدفع التي تحل محل النقود التقليدية في الدول النامية، لاسيما في مصر، وذلك باعتبارها أحد أيسر الطرق التي يمكن استخدامها في حال عدم توافر سيولة نقدية خارج البنك.

ج- فرضية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

" توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التوسع في إصدار بطاقات الائتمان وزيادة

معدل التضخم في مصر".

د- أهداف الدراسة:

١- التعرف على مدى مساهمة التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية في زيادة معدل التضخم في مصر.

٢- التعرف على سلوكيات مستخدمي وملاك بطاقات الائتمان في الدول المتقدمة، بحيث يتم تطبيقها على المستوى المحلي المصري، ومن ثم الحد من التأثير السلبي الناتج عن التوسع في إصدار هذه البطاقات المتمثل في الزيادة المستمرة في معدل الأسعار.

هـ - الدراسات السابقة:

(١) دراسة (Ugbede et al, 2021)^(١): هدفت الدراسة إلى معرفة آثار أنظمة الدفع الإلكتروني على الاقتصاد النيجيري، حيث تم استخدام بيانات ربع سنوية تمتد لأحد عشر شهرا خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٩)، الواردة في النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري. وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للتحقيق في العلاقة بين الاقتصاد النيجيري وأنظمة الدفع الإلكتروني من حيث الحجم، وقيمة المعاملات في الأجل القصير والأجل الطويل. أسفرت النتائج عن أنه بالرغم من وجود علاقة غير مهمة بين المتغيرات في الأجل الطويل، إلا أن حجم نقاط البيع كشف عن وجود علاقة إيجابية كبيرة مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأجل القصير. كما تظهر النتائج وجود علاقة سلبية في الأجل القصير بين أجهزة الصراف الآلي (ATMV)، وحجم المواقع الإلكترونية (WEBV)، وحجم الدفع عبر الهاتف المحمول (MOPV)، وبين الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. في حين تظهر النتائج أن حجم الصراف الآلي، ونقاط البيع، وحجم المواقع الإلكترونية يوجد بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي علاقة سلبية غير مهمة من حيث القيمة في الأجل الطويل، كما أظهر حجم الصراف الآلي وخدمات الهاتف المحمول علاقة إيجابية وسلبية مع الناتج المحلي الإجمالي في نفس الأجل الطويل. بخلاف ذلك، فقد أظهرت نقاط البيع علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. وتظهر النتائج أيضا أن حجم وقيمة معاملات نقاط البيع هي فقط التي تعمل على تحفيز نمو الاقتصاد النيجيري.

(٢) دراسة (Wong & Tang, 2020)^(٢): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير استخدام بطاقات الائتمان على التضخم داخل اقتصاد صغير مفتوح، في ماليزيا، حيث تم استخدام عرض النقود والإقراض المصرفي كمحددات نقدية رئيسية للتضخم في ماليزيا. قام الباحثين باختبار المتغيرين السابقين بصورة منفصلة من أجل المقارنة بينهما. كما تم إعادة اختبار المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى من أجل التعرف على فعالية النشاط الاقتصادي

(1) Ugbede, Onalo, Peter, Audu and Ike, Ugwu James, Effects of Electronic Payments Systems on The Economy of Nigeria: A Pre-Covid Era Ardl Analysis, Research Journal of Finance and Accounting, 2021, ISSN 2222-1697, Vol. 12, No. 19. P. 39.

(2) Wong, Zoey Jia Rou & Tang, Tuck Cheong, Credit Card Usage and Inflation: A Case Study of Small Open Economy, Jurnal Ekonomi Malaysia, 2020, 54(1), P. 19.

والواردات. في هذا الصدد، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية مع الملاحظات الشهرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٧). وقد أسفرت النتائج عما يلي:

- ارتباط مستوى الأسعار بالواردات والنشاط الاقتصادي.
 - يعتبر استخدام بطاقات الائتمان أكثر مرونة من الإقراض المصرفي على المدى الطويل.
 - ظل النشاط الاقتصادي هو المحدد الأكثر مرونة لمستوى الأسعار.
 - في المدى القصير تم تحديد نمو الائتمان المصرفي مع نمو العرض النقدي التضخمي.
 - لا يؤثر نمو الواردات والنمو الاقتصادي على التضخم.
 - تم الحصول على معدلات التضخم السابقة للاستفادة منها في معدلات التضخم الحالية.
- (٣) **دراسة (الحمود، ٢٠٢٠)^(٣):** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الخدمات الإلكترونية المتمثلة بـ (الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، الوكيل المصرفي)، في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير استبانة ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك والبالغ عددها (١٢٠) استبانة، أما وحدة المعاينة فقد تكونت من (مدراء البنوك، موظفي خدمة عملاء، وموظفي الخدمة المكتبية)، واختبار فرضيات الدراسة استخدمت الدراسة تحليل البيانات باستخدام برمجية (SPSS) من خلال الحصول على نتائج الانحدار البسيط (simple regression). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للخدمات المصرفية الإلكترونية على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر البنوك، وقيام البنوك بتوعية عملائهم بدور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تسهيل معاملاتهم، وتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاجها عملاء البنك.

(٤) **دراسة (مرغني وآخرون، ٢٠٢٠)^(٤):** يقول الباحثون: إن تطور الأعمال المصرفية وتداخلها في الحياة الاقتصادية أدى إلى انتعاش وتسهيل الكثير من الأمور والمعاملات المالية والشرائية والتجارية، وبما أن إصدار البطاقة الائتمانية من أحد أهم أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.

(٣) روان هاني تركي الحمود: تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على التنمية الاقتصادية، دراسة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، ٢٠٢٠.

(٤) حيزوم بدر الدين مرغني، والعروسي حاقه، ودريس كمال فتحي: محددات بطاقة الائتمان وأثارها الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤ العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٢٧٦.

ويرى الباحثون أن بطاقة الائتمان تلعب دورا كبيرا في تطوير الأعمال المصرفية وتداخلها في الحياة الاقتصادية، كما أن التعامل ببطاقة الائتمان هو أحد المواضيع المشتركة بين القانون والاقتصاد، لذلك حاول هؤلاء الباحثون التمييز بين رؤية كل من رجال القانون والاقتصاد لبطاقة الائتمان معرجين نحو أهم الآثار الاقتصادية بشقيها الإيجابي والسلبى التي ترتبت عن استعمال هذه البطاقة.

(٥) دراسة (مصطفى، ٢٠٢٠)^(٥): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي واتجاهاتها في مصر خلال الفترة (١٩٦١-٢٠١٨). وقد توصلت الدراسة من واقع النموذج القياسى المستخدم فيها إلى عدد من النتائج المهمة من بينها: التوصل إلى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد بين معدلات التضخم ومعدل النمو الإقتصادى، وكذلك عدم وجود أي تأثير معنوى للصادرات والواردات السلعية والخدمية على معدل النمو الإقتصادى، فضلا عن وجود تأثير سلبى لمعدلات التضخم على معدلات النمو الإقتصادى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

(٦) دراسة (ألفوج وآخرين، ٢٠١٧)^(٦)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الظروف التي ظهرت فيها النظرية النقدية المعاصرة "لفريدمان"، مع إبراز الأسس التي تميز بها الفكر النقدي المعاصر، مع إعطاء تحليلا لفرضيات الفكر النقدي المعاصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن النظرية النقدية المعاصرة في تحليلها وتفسيرها للمتغيرات الاقتصادية وفقا للمنهج الاستقرائي المعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات والمعلومات والإحصاءات، ومن ثم فهذه النظرية تقوم على الجانب التجريبي الإحصائي، أكثر من الجانب النظري، وبذلك يمكن وصفها بالنظرية المعالجة المفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.

(٧) دراسة (Kaynak et al, 2016)^(٧): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن علاقة استخدام بطاقات الائتمان والطبيعة الديمغرافية لدول الشرق الأوسط. وقد تناولت هذه الدراسة عن سلوكيات استخدام هذه البطاقات على مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا باعتبارها

(٥) إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى: العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٨، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢١ العدد ٣، ٢٠٢٠، متاح على الرابط www.ekb.eg

(٦) وشغون محمد الفوج، وولد علي شكيب، ومسعود مرابط: النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان، كلية الاقتصاد والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، البحث رقم ٧، ٢٠٢٠.

(1) Erdener Kaynak , Orsay Kucukemiroglu and Ahmet Ozmen, Correlates of Credit Card Acceptance and Usage in an Advanced Developing Middle Eastern Country, December, 2016, PP. 1-8, available at: <https://www.researchgate.net/publication/235255060>

دولة نامية في طور التقدم. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين انتشار استخدام بطاقات الائتمان في البلدان وبين زيادة معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لتلك البلدان.

٨) دراسة (صالح، ٢٠١٥)^(٨): هدفت الدراسة إلى تقديم عرض النقود وأثره في التضخم، مع وضع دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب بين عرض النقود والتضخم اعتمادا على نموذج الانحدار الخطي البسيط. كما توصلت الدراسة إلى أن التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مختلف الدول، والذي له تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية، خاصة ما يعانيه العراق من تضخم ركودي جمع بين التضخم والبطالة.

٩) دراسة (Zandi et al, 2013)^(٩): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المدفوعات الإلكترونية على النمو الاقتصادي. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على انتشار بطاقات الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي الإضافي الذي تحقق فقط خلال زيادة استخدام البطاقة، بحيث يتم رصد الكفاءة والمزايا الخارجية الأخرى المكتسبة بصورة تلقائية باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية. توصلت الدراسة إلى أن استخدام البطاقات الائتمانية يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي سنويا، بما في ذلك زيادة كفاءة المعاملات التجارية، كما تتيح للمستهلك الائتمان المستهدف بصورة أسرع وأدق، وزيادة ثقته في نظم الدفع الإلكتروني بشكل عام.

١٠) دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١١)^(١٠): هدفت الدراسة إلى معرفة طرق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) في ظل تطوير الجهاز المصرفي، وإعادة هيكلته، وقد تم اختيار عام ٢٠٠٥، حيث يعد هذا العام بداية لتنفيذ خطة البنك المركزي المصري لتطوير الجهاز المصرفي، وإعادة هيكلته وينتهي بدراسة تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء البنوك في الجهاز المصرفي المصري. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن لتطور الجهاز المصرفي النابع من تطوير

(٨) عدنان مناتي صالح: عرض النقود وأثره في التضخم، دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة دنانير، العدد ٧، ٢٠١٥، ص ٢٤، متاح على الرابط: [b65ab2d44797de5e \(iasj.net\)](http://iasj.net/b65ab2d44797de5e)

(3) Singh Zandi, Virendra Mark, and Justin Irving, The Impact of Electronic Payments on Economic Growth, February 2013, P. 5, available at: moodys-economy-white-paper-feb-2013

(١٠) رشا فؤاد عبدالرحمن: إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي المصري وتأثيره على الأداء البنكي (٢٠٠٥-٢٠١١)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٢.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرا إيجابيا على تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومن ثم على أداء البنوك في الجهاز المصرفي المصري.

(١١) دراسة (Geanakoplos & Dubey, 2009)^(١١): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام بطاقات الائتمان على نطاق واسع على معدل التضخم. وقد أثمرت هذه الدراسة عن عدد من النتائج؛ من أبرزها: أن التوسع في استخدام بطاقات الائتمان يؤدي إلى نمو كفاءة التداول، لكنه مع ذلك يحدث زيادة في سرعة النقود، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم في غياب التدخل النقدي. وقد استخدم الباحث في سبيل الحصول على هذه النتيجة التحليل الاقتصادي الجزئي.

(١٢) دراسة (Wickramasinghe & Gurugamage, 2009)^(١٢): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات استخدام المستهلكين لبطاقة الائتمان، وأثر ذلك على التضخم في سيريلانكا. كما هدفت الدراسة أيضا إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ملكية بطاقات الائتمان وبين ممارسات الاستخدام، والخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمستخدمي بطاقات الائتمان.

(١٣) دراسة (الفخري، ٢٠٠٩)^(١٣): هدفت الدراسة إلى إبراز دور التوسع الائتماني في الأزمة المصرفية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن التركيب المتغير للائتمان الخاص أعطى نموا وتقدما لمصلحة السياسة والأكاديمية من خلال التأثيرات المميزة للائتمان المشروع وائتمان العائلة على الاقتصاد. أنه من المتوقع أن يكون للائتمان المنزلي أثرا إيجابيا في نمو الأزمات المصرفية، وكذا التوسع في الائتمان في المشروعات يسهم في زيادة الأزمات المصرفية لكن بدرجة أقل. كما أن التوسع في الائتمان يرتبط بالأزمات المصرفية حتى إذا بدأت من المستويات المنخفضة نسبيا.

التعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

(١) انفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Ugbede et al, 2021) في استخدامها لنموذج (ARDL) في تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات، غير أنهما لم يتفقا في الهدف، حيث هدفت الدراسة

(١١) رشا فؤاد عبدالرحمن: إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي المصري وتأثيره على الأداء البنكي (٢٠٠٥-٢٠١١)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٢.

(3) John Geanakoplos & Pradeep Dubey, Credit Cards and Inflation, Cowles Foundation discussion Paper No. 1709, June 2009.

(١٣) سيف هشام صباح الفخري: الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٩.

- الحالية إلى تحديد العلاقة بين التوسع في إصدار بطاقات الائتمان (والتي تعتبر إحدى وساء الدفع الإلكتروني) وبين معدل التضخم، ومدى مساهمة هذه التوسع في إصدار هذه البطاقات زيادة معدل التضخم في جمهورية مصر العربية.
- (٢) اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Wong & Tang, 2020) في الهدف، من حيث التعرف على تأثير إصدار بطاقات الائتمان على معدل التضخم، كما اتفقا في نموذج القياس المستخدم، حيث استخدمت كلتا الدراستان نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات، غير أن الدراسة الحالية استطاعت تحديد مدى تأثير التوسع في إصدار بطاقات الائتمان ومساهمتها في زيادة معدل التضخم ككل (وليس في اقتصاد صغير مفتوح كما هو الحال في دراسة "Wong & Tang, 2020") في مصر.
- (٣) اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (الحمود، ٢٠٢٠)، و(مرغني وآخرون، ٢٠٢٠)، و(Zandi et al, 2013)، من حيث دور تطور الخدمات المصرفية بكافة أنواعها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- (٤) اتفقت الدراسة الحالية مع (أفوج وآخرون، ٢٠١٧)، من حيث التأصيل النظري، حيث تناولت كلتا الدراستين النظرية النقدية الحديثة "لفريدمان" التي تؤكد على العلاقة الطردية بين المعروض النقدي ونمو معدل التضخم في البلدان المختلفة.
- (٥) اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Kaynak et al, 2016) ودراسة (Geanakopulos & Dubey, 2009)، من حيث أثر التوسع في استخدام بطاقات الائتمان على معدل التضخم وسلوكيات المستخدمين في الدول النامية.
- (٦) في النهاية، تمتاز الدراسة الحالية في أنها اختوت على نموذج تحليل قياسي حيث استخدمت نموذجي "المربعات الصغيرة" و"الانحدار الذاتي الموزع" في تحديد العلاقة بين التوسع في اصدار بطاقات الائتمان وأثره على نمو معدل التضخم، بكونها علاقة طردية موجبة، كما تمكن الباحث من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك على نموذجي القياس المستخدمين تحديد مساهمة التوسع في إصدار بطاقة الائتمان في زيادة معدل التضخم في جمهورية مصر العربية.

و- خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام تشمل المقدمة؛ ويتضمن القسم الثاني منها على التأصيل النظري التي تستند عليه، حيث يتناول هذا القسم تأثير المعروض النقدي على معدل التضخم من خلال نظرية كمية النقود "فريدمان"، كما يتناول أيضا أثر بطاقات الائتمان على معدل التضخم. أما القسم الثالث فيتناول أثر التوسع في إصدار بطاقات الائتمان على معدل التضخم في مصر. ويحتوي القسم الرابع على التحليل القياسي للعلاقة بين متغيري الدراسة. وفي النهاية تأتي الخاتمة مشتملة على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته.

٢- التأصيل النظري:

أ- نظرية كمية النقود عند النقديين وتأثيرها على التضخم:

حظيت النقود بأهمية كبيرة من جانب العلماء والاقتصاديين على مر العصور، حيث تناولت دراساتهم تحليلاً لأثر التغيير في كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. وقد تضمنت تلك الدراسات آراء مختلفة متمثلة على هيئة نظريات نقدية، من أهمها "النظرية الكلاسيكية"، التي لم تجدي نفعاً أمام أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، والتي ظهر على إثرها "النظرية الكينزية" لصاحبها "جون مينارد كينز"، من أجل حل هذه الأزمة، وتوضيح أسبابها، وكيفية الخروج منها. إلا أن الاقتصاد واجه أزمات أخرى جديدة عجز "الفكر الكينزي" على حلها مما أدى إلى ظهور مفكري "مدرسة شيكاغو" (النقديون) بنظريات وأفكار أخرى متمثلة في النظرية النقدية المعاصرة، وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"^(٤). وينتمي "فريدمان" إلى "المدرسة النقدية" monetarism التي ترى أن المعروض النقدي (كمية النقود في اقتصاد ما) هو العامل الرئيس الذي يحدد إجمالي الناتج المحلي بالسعر الجاري للعملة المحلية في الأجل القصير ومستوى الأسعار على مدى الفترات الأطول. وقد اعتقد أتباع هذه المدرسة أن أهداف السياسة النقدية، إحدى الأدوات التي تمتلكها الحكومات للتأثير على الأداء الكلي للاقتصاد، تستخدم أدوات مثل: أسعار الفائدة لتعديل كمية النقود في الاقتصاد. كما يرى أتباع هذه المدرسة إلى أن أهداف السياسة النقدية تتحقق على النحو الأفضل باستهداف معدل نمو المعروض النقدي^(٥). وقد اكتسبت هذه المدرسة أهمية كبيرة في سبعينيات القرن

(٤) وشفون محمد الفوج، وولد علي شكيب، ومسعود مرابط،: النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، جامعة الجزائر، البحث رقم ٧، ٢٠٢٠.

(5) Venditu E. News: Quantity Theory of Money, available at: <https://www.vedantu.com/commerce/quantity-theory-of-money>

الماضي -بتخفيض معدل التضخم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة- وأثرت بشدة على قرار البنك المركزي الأمريكي من خلال تنشيط الاقتصاد إبان الركود العالمي في الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)^(١٦).

وطبقا لنظرية كمية النقود، فإن المعروض النقدي في اقتصاد ما يتناسب والمستوى العام لأسعار السلع والخدمات. وطبقا لهذه النظرية أيضا فإنه في حالة مضاعفة كمية النقود في الاقتصاد، وقد تبع ذلك مضاعفة مستوى الأسعار، فإن ذلك يعني أن الأفراد يتوجب عليهم أن يدفعوا مرتين لشراء حاجتهم من السلع والخدمات، من ثم ارتفاع معدل التضخم: وهو معدل ارتفاع أسعار السلع وكذلك الخدمات في اقتصاد ما. فإذا زاد عرض النقود، ستزيد القيمة الحدية للنقود، أي: عندما يزيد العرض النقدي فإن القدرة الشرائية لوحدة واحدة من العملة المحلية سوف تزداد بالتبعية. وحتى يتم ضبط الزيادة في القيمة الحدية للنقود، فإن أسعار السلع والخدمات سترتفع، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع مستوى التضخم بصورة كبيرة نسبيا^(١٧).

ويعتبر فيشر من أوائل الاقتصاديين الذين وضحو العلاقة بين النقود والأسعار في نظرية كمية النقود؛ وذلك استنادا لشرط التوازن. حيث يشترط "فيشر" أن يحدث التوازن من خلال تساوي العرض والطلب، إذ يرى أن مجموع المبادلات الحاصلة في اقتصاد ما في سنة ما يساوي مجموع النقد المدفوع فيها، ومجموع النقد المدفوع يساوي حاصل ضرب كمية النقد في سرعة التداول. وقد اعتمدت "نظرية فيشر" في ربط العلاقة بين كمية النقود والأسعار بفرض ثبات سرعة دوران النقود^(١٨).

ووفقا لتفسير "فريدمان" لنظرية كمية النقود فإن عرض النقود هو العامل الوحيد المحدد لمستويات الأسعار، حيث يرى أن ظاهرة التضخم ترجع بصفة أساسية إلى ارتفاع معدل المعروض النقدي بشكل أسرع من معدل نمو الدخل المحلي، لكن تأثير العرض النقدي يختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل. ففي المدى القصير تؤثر زيادة العرض النقدي على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (البطالة، الدخل الحقيقي، المستوى العام للأسعار... وغيرها من المتغيرات

(١٦) ثروت جهان، وكريس بابا جورجيو: ما هي المدرسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٤، ص ٣٨، متاح على الرابط: <https://www.scribd.com/document/540931314/Jahan>

(١٧) حورية كاوتار: النظرية الكمية للنقود، ص ٢-٣، ب. ت، متاح على الرابط: [houria kawtar - Academia.edu](https://www.scribd.com/document/540931314/Jahan) | (DOC)

(١٨) إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى: العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٦١-

٢٠١٨، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢١ العدد ٣، ٢٠٢٠، متاح على الرابط www.ekb.eg

الحقيقية). أما في المدى الطويل، فإن التغيير في العرض النقدي يكون أثره في المقام الأول على المستوى العام للأسعار، وعلى المتغيرات الإسمية الأخرى وليس على الحقيقية، مثل: الناتج الحقيقي والتوظيف. إن هذا يوفر دليلاً عن وجود علاقة موجبة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يصاحب ذلك انخفاضاً في معدلات البطالة، وارتفاعاً في تكلفة الإنتاج إلى أن تعود البطالة إلى معدلها الطبيعي في الأجل الطويل، ومن ثم العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي^(١٩). بناءً على ذلك يمكن بلورة السياسة النقدية في الفكر النقدي، الذي يمثله "فريدمان"، والذي يرى أن السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث يعتبر "فريدمان" أن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية، موجودة في كل مكان وزمان، ولا يمكن مكافحتها إلا عن طريق سياسة نقدية انكماشية، ومصدره هو التوسع في الإصدار النقدي، أي نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. وطبقاً لـ "فريدمان"، من الضروري الفصل بين القطاع الحقيقي والنقدي في الفترة الطويلة، لكنه استبعد وجود علاقة بينهما في الفترة القصيرة لوجود الخداع النقدي، حيث يؤثر التغيير في كمية النقود على التغيير في الناتج الوطني. وعليه لا بد من تعديل الكتلة النقدية للتأثير على كافة الاقتصاد. وعند زوال الخداع النقدي لا يكون للنقود تأثيراً إلا على المستوى العام للأسعار، لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة لأنها لا تتجح في تحسين الأجور الحقيقية، بل تؤدي إلى زيادة معدل التضخم. حيث أن دور السياسة النقدية عند "فريدمان" هو ضمان زيادة عرض النقود، من ثم يحدث ارتفاعاً عاماً للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي. من هنا يمكن القول أن الفكر النقدي يعد النقود المحدد الأول للدخل النقدي والدخل الحقيقي في الفترة القصيرة، وبفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع ضرورة استخدامها بحذر حتى يمكن تقادي مشكلة تباطؤ وتأخر عمل السياسة النقدية، مما يحدث تأثيراً عكسياً^(٢٠).

ب- تأثير بطاقات الائتمان على معدل التضخم:

تعتبر النقود الإلكترونية أحدث تطور وصلت إليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الإلكترونية لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى؛ مثل: دفع رواتب الموظفين، أو سداد الديون، أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك من خلال نظام إلكتروني عرف باسم نظام (تحويل الأموال

(١٩) عبد الصمد سعودي: محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣١-٣٢.

(٢٠) هدى جليل سعد: أثر النقود الإلكترونية في أهداف السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٧،

الإلكتروني). ولقد اعتبر بعض الباحثين النقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز الكمبيوتر^(٢١). ويمكن القول أن النقود الإلكترونية هي أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهامها ووظائفها التقليدية. وقد اعتبر البعض الآخر أن النقود الإلكترونية هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به في أشكال رقمية digital forms، بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات^(٢٢). ويجب أن تكون النقود الإلكترونية قابلة للنقل، وللتداول، والاستيفاء، وللتقسيم، وللصمود أمام عمليات التزييف^(٢٣). وهناك عدة أشكال للنقود الإلكترونية تتمثل في التالي:

- ١) **بطاقات الدين:** وهي بطاقات إلكترونية تمكن المستهلكين من شراء ما يلزمهم من خلال تحويل الأموال إلكترونياً من حساباتهم في البنك إلى حساب التاجر. وتستخدم هذه البطاقات في أماكن عدة، تقبل التعامل مع هذه البطاقات مثل: أسواق السوبر ماركت، التي يملك جهازاً خاصاً يسمى قارئ البطاقة card scanner عند نقطة الصندوق، إذ يتم إدخال البطاقة في هذا الجهاز ليقوم بخصم قيمة المشتريات من حساب المشتري ويحولها إلى حساب التاجر.
- ٢) **بطاقة القيمة المخزونة:** وهي تشبه بطاقة الدين سائلة الذكر، ولكن تختلف عنها في أن قيمة النقد بها محددة وثابتة، على خلاف بطاقة الدين التي قيمة النقد بها غير محددة، إذ يتم تخزين رصيد حساب المشتري بها، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون الرصيد مدين في حدود معينة، وتعرف هذه البطاقات (بالبطاقات الذكية)^(٢٤).
- ٣) **النقد الإلكتروني:** يستعمل هذا الشكل من أشكال النقود الإلكترونية شبكة الإتصالات الدولية (الإنترنت) لشراء السلع والخدمات؛ حيث يحصل المستهلك على النقد الإلكتروني من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالإنترنت، وبعد ذلك يقوم بتحويل النقد الإلكتروني إلى جهاز الكمبيوتر الخاص به، فيذهب إلى محل الإنترنت واختيار الشيء الذي يريد به بينما النقد الإلكتروني يحول تلقائياً من حاسبه الإلكتروني إلى حاسب البائع أو التاجر.
- ٤) **الشبكات الإلكترونية:** تسمح الشبكات الإلكترونية لمستهلمي الإنترنت أن يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الإنترنت دون إرسال شيكات ورقية، بحيث يرسل الشيك الإلكتروني إلى الطرف الآخر

(٢١) محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٢٨.

(2) Bernard Burn, Les Mecanismes de Paiement Sur Internet, 1990-2000, 2001, Available at: www.juriscom.net/universite/doctrine/articles5.htm, P.16.

(٢٣) عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٥.

(٢٤) محمد القرشي، مرجع سابق، ص ٢٣.

الذي بدوره يرسله إلى البنك الذي يتعامل معه، وفي اللحظة التي يؤكد فيها البنك المستلم لذلك الشيك الإلكتروني، ويكون شرعياً يحول النقود من حساب البنك الأصلي إلى حساب المستلم، ولأن هذه العمليات تتم إلكترونياً فإنها الأرخص والأكثر ملائمة من استعمال الشيكات الورقية، حيث قدر الخبراء أن تكلفة استعمال الشيكات الإلكترونية أقل من ثلث تكلفة إجراء المعاملة بالشيكات الورقية^(٢٥).

في الواقع ستقتصر الدراسة في البحث عن أثر إصدار البطاقات الإلكترونية التي تصدرها البنوك على معدل التضخم. ويلاحظ أن هناك الكثير من المصطلحات التي تطلق على هذه البطاقات ومثال تلك التسميات: بطاقة الدفع الإلكتروني، أو البطاقات البلاستيكية، أو بطاقات الائتمان، أو بطاقات الاعتماد. والواقع إن اختلاف التسمية يرجع إلى اختلاف الوظيفة التي تقوم بها هذه البطاقة، والتي تتحدد على أساس الاتفاق بين العميل والجهة المصدرة لها. ولكن المصطلح الأكثر شيوعاً من بين هذه التسميات هي: "بطاقات الائتمان"، ويرجع سبب تسميتها بهذا الاسم إلى أنها بجانب كونها وسيلة دفع، فإنها تعطي لحاملها ائتماناً قصيراً الأجل^(٢٦). وقد حظيت بطاقة الائتمان بعدد كبير من التعريفات في مجالات عدة منها القانوني والمصرفي والاقتصادي. وقد عرفها بعض الخبراء القانونيين على أنها: "هي قيام جهة معينة (في الغالب تكون بنكا) بإصدار بطاقة ورقية أو بلاستيكية أو أي مادة أخرى تضمن المتانة، والسلامة وعدم التلف، أو إمكانية التزوير، لصالح شخص آخر (العميل) تحمل اسمه وتوقيعه ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، واسم الجهة المصدرة لها وشعارها، وذلك بشكل بارز على وجهها، بحيث يقوم هذا العميل عند شرائه لسلعة أو حصوله على خدمة معينة، بتقديم هذه البطاقة لبائع هذه السلعة أو مقدم هذه الخدمة، بدلا من سداد ثمنها نقداً. ويقوم البائع بإرسال الفاتورة للبنك مصدر البطاقة والذي يسدد له هذه المبالغ، ويرسل هذا الأخير حساباً إلى العميل في آخر كل مدة طالبا السداد. ولا تمنح هذه البطاقات للعميل إلا بعد تأكد مصدرها من وجود ضمانات كافية (شخصية وعينية) لديه تتناسب مع الحد المصرح به للبطاقة"^(٢٧).

(٢٥) وسائل الدفع الإلكتروني، موقع جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، متوافر على الرابط: (univ-setif2.dz)

(٢٦) فايز نعيم رضوان: بطاقات الوفاء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص ٨.

(2) Singh Zandi, Virendra Mark, and Justin Irving, The Impact of Electronic Payments on Economic Growth, February 2013, P. 7, available at: moodys-economy-white-paper-feb-2013

وفي الاصطلاح المصرفي، تعرف بطاقة الائتمان على أنها: "البطاقة التي تسمح للعميل بشراء بضائع أو الحصول على خدمات من منافذ البيع أو الخدمات، شريطة أن يتم الدفع على الانترنت، حيث يحق للعميل دفع جزء من المبلغ آخر الشهر بينما يقسط الباقي على شهور تالية بنسبة فائدة متفق عليها وفق نصوص العقد بين العميل والمصرف".

ويعرفها خبراء الاقتصاد على أنها: "أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار كبديل للنقد لدفع قيم السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشيء عن شراؤه للسلعة أو حصوله على الخدمة، على أن يقوم التاجر أو مقدم الخدمة بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك والأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني، والذي تقوم بتنفيذه المنظمات العالمية الراعية للبطاقة"^(٢٨)

لقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن انتشار بطاقات الائتمان يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الاقتصادات ويتحقق ذلك بزيادة الاستخدام الأمثل لهكذا بطاقات. كما يترتب عن استخدام بطاقات الائتمان زيادة الكفاءات والمزايا الخارجية في الأنشطة الاقتصادية، حيث ساهم ظهور بطاقات الائتمان والخصم بشكل كبير في قدرة المستهلكين على تحسين قرارات الاستهلاك من خلال منحهم وصولا آمنا وفوريا إلى جميع أموالهم المودعة. ويستفيد أصحاب الأعمال التجارية أيضا من بطاقات الائتمان من خفض التعامل مع النقود والشيكات، من ثم توفر هذه البطاقات لأصحاب الأعمال السرعة اللازمة في الوصول إلى مجموعة كبيرة من العملاء مع الدفع المضمون^(٢٩).

يمكن القول أن بطاقة الائتمان لا تعد نقودا في حد ذاتها، حتى وإن توافرت فيها بعض مقومات تعريف النقود ووظائفها، إذ لا تعدو هذه البطاقات إلا أن تكون وسيلة من وسائل الدفع أو أدوات الدفع المتطورة والمتعددة في التبادل، وهي عملة متداولة تتوب في مجملها عن النقود، ولكنها ليست نقودا للأسباب التالية^(٣٠):

^(٢٨) حيزوم بدر الدين مرغني، والعروسي حاقه، ودريس كمال فتحي: محددات بطاقة الائتمان وأثارها الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤ العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٢٧٨.

^(٢٩) حياة شحاتة: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٦.

^(٣٠) حيزوم مرغني وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

١. اختلاف تعريف الائتمان عن تعريف النقود، وأن التشابه أو الاتفاق في بعض الجزئيات لا يعني بالضرورة اتفاقاً في الكليات. ويعرف الاقتصاديون الائتمان على أنه: "القدرة على الإقراض، وهو عبارة عن التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدابنة"، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها". ويعرّف الائتمان أيضاً بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".
 ٢. قصور البطاقة في القيام بجميع وظائف النقود، فهي ليست معياراً للقيمة، أي: ليست وحدة للحساب، ولا مستودعاً للثروة، أي: غير قابلة للإدخار. كما أن التعامل بها ليس كلياً، بل جزئياً، خاصاً بالمتعاملين بها، أي: ليس لها صفة الإلزام القانوني النقدي في إبرام الذمم في أغلب المعاملات المالية.
- مما سبق نجد أن بطاقات الائتمان لا تعتبر من مكونات العرض النقدي، إذ أن قيمتها تعكس حقيقة قيمة تعهد العميل بالدفع، وليس قيمة حسابه الذي يحتفظ به لدى البنك، فعندما يستخدم العميل حامل البطاقة الائتمانية لدفع مبلغاً من المال للتاجر، فإنه في الحقيقة يقترض هذا المبلغ من البنك ليحوله الأخير إلى حساب التاجر، حيث خلق البنك هذا المبلغ، وقد طرحه مسبقاً للتداول، بحيث يصبح إضافة لكمية النقد المتداول في تلك اللحظة، مما يترتب عليه زيادة العرض النقدي بمقدار ذلك القرض^(٣١). إذن، على الرغم من أن بطاقات الائتمان ليست جزءاً من مكونات العرض النقدي، إلا أن استخدامها يمثل توسعاً في عرض النقود، بالتالي يفقد السلطات النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها. من ثم، وطبقاً لنظرية كمية النقود لدى "فريدمان"، فإن استخدام بطاقات الائتمان بدون ترشيد - كما هو الحال في الدول النامية - بحيث يتم التوسع في الإقراض الآجل، بالإضافة إلى التوسع في إصدار هذه البطاقات من قبل البنوك، فإن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والذي هو عبارة عن: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويحسب خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)، والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ومن

(٣١) سيف هشام صباح الفخري، مرجع سابق.

ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة^(٣٢). ويعكس هذا التزايد الارتفاع في أسعار السلع، والخدمات الاستهلاكية الأساسية وأسعار السلع، والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي^(٣٣). من جانب آخر، توصلت إحدى الدراسات إلى أن تقديم بطاقات الائتمان واستخدامها على نطاق واسع يزيد من كفاءة التداول، لكنه يتسبب في زيادة معدلات الأسعار، ويمكن تدارك هذه الزيادات في الأسعار من خلال التدخل الحكومي الكافي، حتى تعود الأسعار إلى مستوياتها السابقة، إلا أن ذلك يؤثر بصورة كبيرة على كفاءة التداول التي تجلبه بطاقات الائتمان^(٣٤).

أفادت العديد من الدراسات أن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد تؤثر بقوة على الكيفية التي تستخدم بها بطاقات الائتمان الخاصة بهم، ومن أبرز هذه الخصائص: جنس المستخدم Gender، والتعليم، والدخل، والعمر، والخلفية العرقية، ونوع البطاقة^(٣٥). كما تساهم سلوكيات مستخدمي وملاك بطاقات الائتمان بصورة كبيرة في تحقيق زيادة الأسعار. غير أن هذا ينطبق فقط على المجتمعات النامية دون غيرها من المجتمعات المتقدمة أو الصاعدة للتقدم. ففي السنوات الأخيرة أدت الضغوط الاقتصادية والمنافسة المتزايدة والتطورات التكنولوجية السريعة، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين إلى تمهيد الطريق لتغيير الأسواق العالمية لبطاقات الائتمان. وهناك عدد من العوامل التي أثرت على هذا التحول العالمي، من أبرزها: أن المستهلكين أصحاب بطاقات الائتمان الممتدة لفترات طويلة، وخاصة في المجتمعات الثرية المتقدمة، والذين تحملوا قدرا كبيرا من الديون العائلية أثناء فترة الثمانينيات، كانوا قد خفضوا إنفاقهم على بطاقات الائتمان بشكل كبير، بالإضافة إلى تصاعد الأزمات بين المؤسسات المالية غير المصرفية واعتمادهم على أصحاب البطاقات الائتمانية الحاليين. علاوة على انتقاد المدافعون عن حقوق المستهلكين رسوم بطاقات الائتمان ومعدلات الفائدة المرتفعة بشكل مريع، والذي وصفوه (بمجموعة من الرسوم الخفية). يضاف إلى ذلك تغيير مواقف وسلوك المؤسسات المصرفية تجاه إصدار بطاقات الائتمان،

(٣٢) عندان مناتي صالح: عرض النقود وأثره في التضخم، دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة دنانير، العدد ٧،

٢٠١٥، ص ٢٦، متاح على الرابط: [b65ab2d44797de5e \(iasj.net\)](https://doi.org/10.30616/b65ab2d44797de5e)

(3) John Geanakoplos & Pradeep Dubey, Credit Cards and Inflation, Cowles Foundation discussion Paper No. 1709, June 2009, P.1.

(4) Vathsala Wickramasinghe & Anurudh Gurugamage, Consumer Credit Card Ownership and Usage Practices: Empirical Evidence from Sri Lanka, International Journal of Consumer Studies, 33(4), 436-447, 2009, P. 5.

(5) Michael R. Darby: Macroeconomics, Mc Graw, Hill Kogaku Sa LTD., 1996, P.169.

بسبب تشبع طلب المستهلكين^(٣٦). ويتحقق ذلك في بعض المجتمعات وخاصة النامية منها، لاسيما في مصر، نتيجة لعدم توافر الرشد الاستهلاكي عند المشتري، فلا يوجد لديه ميزانية منظمة لاستهلاكه الشهري، أو ترتيب منطقي لاحتياجاته الفعلية، ومع توافر الشراء ببطاقة الائتمان، تقع هذه الشريحة من المستهلكين في عمليات شراء غير ضرورية، لسهولة عمليات الشراء في أي وقت، وعدم شعورهم بحجم المبلغ الذي قد ينفقونه^(٣٧). بالتالي تحدث هذه البطاقات مشاكل التضخم، وذلك من خلال زيادة الإنفاق على الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، من ثم زيادة الطلب على سلع الإنتاج، وهو طلب غير حقيقي، مما يرفع من مستوى الأسعار في الأجل القصير نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقد الناتج عن التوسع في استخدام البطاقة الائتمانية في جانبها الإقتراضي^(٣٨)، والتي تؤمن لحاملها أموالا إضافية إذا أضيفت لكمية النقد المتداول، كما أن التوسع في إصدار الائتمان يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك ويشجع عليه بالقدر الذي يفوق الدخل النقدي للأفراد، مما ينتج عنه ديون^(٣٩).

٣- تحليل العلاقة بين معدل التغير في كمية بطاقات الائتمان ومعدل التضخم في مصر:

أولاً: التحليل النظري:

تعود نشأة منظومة الدفع الإلكتروني إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني بما أطلق عليه اصطلاحا باللغة الفرنسية (monétique)، أي: تزواج النقد بالتكنولوجيا الإلكترونية. وقد بدأ استخدام بطاقات الائتمان عام ١٩٥١ عندما أصدر "بنك فرانكلين الوطني" بطاقة تسمى (National Card)، وفي عام ١٩٥٨ أصدر البنك الأمريكي بطاقة (American Card)، وكانت عبارة عن دفتر ذي صفحات مزدوجة، حيث يبقي العميل نسخة لدى التاجر، ويحتفظ بالنسخة الثانية لديه^(٤٠). ثم ظهرت بطاقة بلاستيكية لشركة "أمريكان إكسبريس" تحت اسم (American Express Card)، والتي تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات من الفنادق والشركات، على أن

(1) Erdener Kaynak , Orsay Kucukemiroglu and Ahmet Ozmen, Correlates of Credit Card Acceptance and Usage in an Advanced Developing Middle Eastern Country, December, 2016, PP. 1-8, available at: <https://www.researchgate.net/publication/235255060>

(٣٦) محمد بن حمزة بن محمد بنجايي: الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١، متاح على الرابط: www.alukah.net

(٣٨) حيزوم مرغني وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٣٩) جريدة المال الاقتصادية، متوافر على الرابط: <https://almanews.com>

(٤٠) التقرير الشهري للبنك المركزي المصري ديسمبر، ٢٠٢١.

تحصل من عملاتها ما يضمن استرداد ما دفعه لحساب فواتيرهم^(٤١). وقد أنجزت شركة "Netscape" الأمريكية لاحقاً برنامجاً يسمح بدخول مواقع الويب (Internet-browser) فأصبحت تقنية البنوك عبر الخطوط الحقيقية ممكنة. وظهر أول بنك افتراضي في أمريكا (security first national bank) في عام ١٩٩٥. وقد استوحيت المصارف الأمريكية فكرة بطاقات الائتمان من شركات النفط الأمريكية عام ١٩١٤، إذ كانت تصدر بطاقات معدنية لعملاتها، يحصلون من خلالها على البنزين وزيوت السيارات من محطاتها دون دفع قيمتها في الحال، وإنما بشيك في نهاية الشهر إلى المركز الرئيسي للشركة^(٤٢). كذلك استخدمتها في البداية الفنادق والمتاجر الكبرى وشركات السياحة، إذ كانت تصدرها لعملاتها من أجل استمرار تعاملهم معها، مقابل ما تقدمه لهم من تسهيلات في السداد. ثم ظهرت البطاقة المصرفية في فرنسا عام ١٩٦٧، وقد لاقت رواجاً في فرنسا ثم باقي أوروبا، ومنها لباقي العالم^(٤٣).

وفي مصر بدأت تجربة البنوك في بطاقات الائتمان متأخرة، حيث بدأ "بنك مصر" بإصدار بطاقة (فيزا بنك مصر) عام ١٩٩٠، ثم اشترك أيضاً في عضوية بطاقة (ماستر كارد) بإصدار بطاقة (ماستر كارد بنك مصر)، بثلاث فئات مرتبة تنازلياً حسب الحد الأقصى للبطاقة إلى (جولد كارد، بيزنس كارد، ستار كارد). كما أصدر "البنك الأهلي المصري" (بطاقة ضمان الشيك)، ثم بطاقة (فيزا البنك الأهلي المصري)، وبطاقة (ماستر كارد الأهلي المصري)، وبنهاية عام ١٩٩٦ بدأ "بنك القاهرة" في إصدار أول بطاقة ائتمان للبنك.

وفي السنوات الأخيرة تطور عدد بطاقات الائتمان في مصر بصورة كبيرة بين الصعود والانخفاض. فقد بلغ عدد بطاقات الائتمان بالجهاز المصرفي المصري، الصادرة عن ٣٨ بنكاً نحو ٣.٥٦٦ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣.٣٦٦ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، بارتفاع قدره نحو ٢٠٠ ألف بطاقة خلال سنة واحدة فقط، ثم عاودت الانخفاض بكتافة لتصل إلى ٣.١٥٨ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠١٩^(٤٤). وبحلول يونيو ٢٠٢٠ زادت أعداد بطاقات

(٤١) حسين ابراهيم القضاة: البطاقة المصرفية والإنترنت، دراسة حول الوضعيتين النقدية والقانونية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢، متاح على الرابط <https://agatha-christie.site>

(٤٢) محمد منصف تطار: النظام المصرفي الجزائري والصرافة الإلكترونية، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٩٠.

(٤٣) رشا فؤاد عبدالرحمن مرجع سابق، ص ٥.

(٤٤) موقع بنكي جيت: بسبب وجبة عشاء.. كيف بدأت حكاية أول بطاقة ائتمان في العالم، على الرابط:

<https://www.bankygate.com/12581>

الائتمان لتسجل نحو ٣.٥٧٣ مليون بطاقة، غير أن عدد لا يمكن مقارنته بما كان عليه في عام ٢٠١٧ الذي بلغ عدد البطاقات فيه نحو ٥.٨٥٨ مليون بطاقة، لتفقد بذلك ما يزيد عن ٢.٢ مليون بطاقة بنسبة تراجع ٣٩% تقريبا. ويرجع بعض الخبراء أن تراجع عدد بطاقات الائتمان الصادرة من البنوك المحلية خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)، يعود بشكل أساسي إلى تدهور الجدارة الائتمانية لعدد من العملاء عقب تعويم سعر الصرف خاصة الحاصلين على قروض وبطاقات ائتمانية بالعملة الأجنبية. علاوة على القرار الذي أصدره البنك المركزي عام ٢٠١٦ بوضع سقف لإقراض العملاء الأفراد بنسبة لا تتجاوز عن ٣٥% من إجمالي دخولهم، الأمر الذي قلص فرص تسويق البطاقات الائتمانية على العملاء الحاليين وما تطلبه من ضرورة البحث واجتذاب عملاء جدد. ويرى أحد الخبراء إن أحد العوامل الأكثر تأثيرا يكمن في ظهور وانتشار شركات ومنصات التمويل الاستهلاكي، والتي اجتذبت جزءا كبيرا من عملاء بطاقات الائتمان وذلك لسهولة إجراءاتها، إذ يمكن لأي عميل حصل على قرض سابق أو بطاقة ائتمان من أحد البنوك أن يحصل على حد ائتماني من هذه الشركات خلال دقائق. وقال أحد الخبراء إن البنوك أحجمت عن التوسع في بطاقات الائتمان في الوقت الذي بدأت التوسع بقوة في بطاقات الخصم والمدفوعة مقدماً لسهولة وصولها لشرائح كبيرة من المجتمع، مشيراً إلى أن بطاقات الائتمان تخلق ضغوطاً مالية كبيرة على الأفراد عبر تحملهم الفائدة، أن البنوك لا تمنح البطاقة إلا بعد الدراسة الائتمانية للعميل^(٤٥). ويشير التقرير الشهري للبنك المركزي المصري لعام ٢٠٢١ أن أعداد البطاقات المدفوعة مقدماً ارتفع ليسجل نحو ٢١.٩٣ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ١٨.٢٨ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠٢١ بزيادة ١٩% خلال ٦ أشهر^(٤٦).

في سياق متصل وفي عام ٢٠١٩، تم إصدار بطاقات الدفع الوطنية (مميزة)، والتي تهدف إلى إنشاء وإدارة نظام بطاقات الدفع ذات علامة تجارية وطنية National Payment Scheme (NPS) باستخدام أحدث التقنيات والمعايير المستخدمة عالمياً بأنظمة بطاقات الدفع، ونقاط البيع، والصرافات الآلية. وتتولى شركة "بنوك مصر للتقدم التكنولوجي" إدارة تلك المنظومة، والتي تساهم في تحقيق الشمول المالي عبر خفض الرسوم والمصاريف الخاصة بالعمليات المصرفية، التي تتم عن طريق البطاقات الإلكترونية، وقد تم إصدار نحو ٤ ملايين بطاقة (مميزة)^(٤٧). وفي عام ٢٠١٨

^(٤٥) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، ٢٠١٩.

^(٤٦) رشا عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٦ - ٧.

^(٤٧) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، عام ٢٠١٩.

بلغ عدد مستخدمي الصراف الآلي في مصر، من خلال التعامل مع هذه الماكينات بكافة أنواع البطاقات الإلكترونية نحو ١٣.٤ مليون شخص.

وقد جاء ذلك ضمن الخطة التي وضعها البنك المركزي المصري لتطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، لتعزيز سلامته، وقوته، وخلق قطاع مصرفي قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة لزيادة معدل النمو الاقتصادي. وقد اعتمدت الخطة على الإندماجات والخصخصة وتخراج المال العام من البنوك المشتركة، وإعادة هيكلة، وإدارة المخاطر للبنوك العامة، وحل مشكلة الديون المتعثرة، وتطوير قطاع الرقابة، والإشراف.

وقد أدرك البنك أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير ورفع كفاءة ومنافسة القطاع المصرفي، فعمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة، واستقرار النظام المالي، والحد من المخاطر الائتمانية، وزيادة السرعة، وتحقيق المصداقية، والسرية في تسويات المدفوعات^(٤٨). كما شجع البنك المركزي على تطوير وتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية بما يواكب التقدم التكنولوجي، والتي تشتمل على تقديم الخدمات التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الإتصال الإلكترونية. وفي سبيل ذلك أقر البنك المركزي عام ٢٠٠٢ الضوابط اللازمة لممارسة البنوك لتلك الخدمات^(٤٩)، كما أصدر عام ٢٠١٠ قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول^(٥٠).

ويقوم البنك المركزي بتحديث الضوابط الخاصة بالخدمات عبر الإنترنت للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك. ففي عام ٢٠١٩ أصدر البنك المركزي المصري قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، والذي يدعم توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي، وتحفيز الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع. ويهدف القانون إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، ويكون ملزم لكل من القطاع العام والخاص. كما يهدف إلى التيسير على المواطنين في السداد مقابل الخدمات المقدمة لهم وانتقال الأموال بكفاءة وفاعلية^(٥١).

(٤٨) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، عام ٢٠٠٥.

(٤٩) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، عام ٢٠١١.

(٥٠) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، عام ٢٠١٩.

(٥١) جريدة اخبار المال الإلكترونية: تراجع كبير في أعداد بطاقات الائتمان خلال آخر ٣ سنوات. متاح على الرابط: <https://almalnews.com>.

في عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي المصري قرارا بوضع سقف لإقراض العملاء بنسبة لا تتجاوز ٣٥% من إجمالي دخولهم. وبنهاية عام ٢٠١٧ قام البنك بتحرير سعر صرف الجنيه المصري (التعويم)، حتى يتمكن من امتصاص السيولة الدولارية الموجودة داخل السوق المصري، بالإضافة إلى انتشار شركات التمويل الاستهلاكي^(٥٢). كل هذه الأسباب أدت إلى تقلص إقبال العملاء على بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك المحلية بشكل كبير خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٠، نتيجة لوجود بدائل قوية قدمتها شركات ومنصات التمويل الإستهلاكي، مثل: شركة (فاليو) التابعة للمجموعة المالية (هيرميس)، وشركة (أمان) للتقسيط التابعة لمجموعة (أمان هولدينج) إحدى أفرع شركة (راية) القابضة. حيث يمكن لأي عميل حصل على قرض سابق أو بطاقة ائتمان من أحد البنوك، أن يحصل على حد ائتماني من هذه الشركات خلال دقائق. كما توسعت هذه المنصات في عقد شراكات مع عدد كبير من المتاجر لإتاحة التقسيط من خلالها بأسعار وعروض مميزة. وبالتالي عملت هذه المنصات على جذب شريحة كبيرة من أعداد عملاء بطاقات الائتمان، وذلك لسهولة إجراءاتها.

في مارس ٢٠٢٠ حقق المعروض النقدي M1 (يشمل النقود المتداولة بين الجمهور والودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك المصرية) أعلى وتيرة نمو في عامين تقريبا بنسبة تصل إلى ١٩.٧%. ويرجع السبب في ذلك، كما يرى بعض المحققين، إلى إقبال المواطنين والشركات على الاحتفاظ بالسيولة النقدية أو وضعها داخل البنوك في حسابات جارية لتمويل شراء وتخزين السلع الاستهلاكية والمواد الخام، خوفا من تداعيات الحظر والتباعد الاجتماعي التي فرضها إنتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)^(٥٣). ولعل ذلك كان سببا أيضا في زيادة إصدار البطاقات الائتمانية، بحيث تكون بمعزل عن أيدي الآخرين، دون الحاجة إلى النقود التي يمكن ان يتلقفها ويتعامل بها جميع الناس، وربما ينتقل فيروس كورونا من خلالها.

غير أن بطاقات الائتمان تساعد على زيادة المعروض النقدي بالرغم من أنها ليست جزءا منها. ومن ثم يؤثر المعروض النقدي في القوة الشرائية داخل الأسواق وفي أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر في عمليات الإدخار، والاستثمار. حيث أن نمو المعروض النقدي يمكن أن يدفع المستهلكين إلى المزيد من شراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن ذلك يرفع النشاط الاقتصادي في

^(٥٢) تقارير البنك المركزي المصري من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠.

^(٥٣) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، إبريل ٢٠٢٠.

البلاد إذا كانت هذه السلع والخدمات متوافرة، ويمكن إنتاجها في المدى القصير. أما إذا كانت هذه السلع والخدمات محدودة في كمياتها، فإن زيادة حجم المعروض النقدي، وبالتالي القوة الشرائية، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار. غير أن بعض الخبراء يرى هذا الأمر قد يدفع المستثمرين إلى تنفيذ استثمارات جديدة لإنتاج هذه السلع والخدمات باعتبار أن هناك حاجة لها، وأن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى هامش ربح أكبر في إنتاجها وبيعها^(٥٤). إلا أن هذا الرأي يمكن أن يصدق في الظروف العادية داخل الدول المتقدمة التي لدى مجتمعاتها الكثير من الرشد في استخدام العرض النقدي من خلال بطاقات الائتمان. كذلك فقد عملت جائحة (كوفيد- ١٩) على دفع الدول الكبرى كالصين، على سبيل المثال، من تخزين كميات كبيرة من المواد الخام الغذائية والحيوانية وغيرها داخل مستودعاتها، الأمر الذي رفع من أسعار تلك الخامات وزاد من معاناة الدول النامية في جلبها، كما هو الحال مع خامات الأعلاف الحيوانية والداجنة التي ارتفعت عدة أضعاف في مصر خلال العام الحالي ٢٠٢١، مما زاد من أسعار الأعلاف الحيوانية والداجنة بصورة كبيرة نسبياً، مما أدى إلى عزوف عدد ضخم من العاملين عن هذا المجال وتركه والبحث في فرص عمل أخرى. بالتالي لم ينطبق ذلك في دفع المستثمرين إلى تنفيذ استثمارات جديدة لإنتاج هذه السلع والخدمات باعتبار أن هناك حاجة لها.

علاوة على ذلك نجد أن البطاقات الائتمانية، لكونها بديلاً عن النقود، قد ساعدت في تنفيذ بعض المعاملات كسداد الديون، أو شراء بعض السلع، أو الحصول على بعض الخدمات، أو بدافع الاحتياط، مثل الاحتفاظ بالنقد داخل المنزل خلال فترات أزمة فيروس كورونا، أو المضاربة، مما يساعد على خفض الطلب على النقود، من ثم تقل العمليات الاستثمارية والتنموية، لأن الطلب على النقود في الحالات سالفة الذكر عبارة عن طلب استهلاكي وليس استثماري، كما أن التوسع في إصدارها قد أدى إلى زيادة عرض النقود، وأضعف قدرة السلطات النقدية من السيطرة على الأسواق المالية، وعلى أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفي الحالات التي لا تكون أسواق المال وأسواق النقود فيها متطورة، لذا نجد أن عدم توافر أدوات فعالة للسيطرة على عرض النقود يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار، لوجود ضغوط تدفع الاقتصاد إلى التضخم.

كذلك فإن التوسع في استصدار البطاقات مصحوباً بالاستدانة الدائمة على استخدام مثل هذه البطاقات من العوامل المؤثرة في سرعة دوران المال. ويختلف هذا فيما لو استخدم الأفراد النقود

(٥٤) جريدة اخبار المال الإلكترونية: عرض النقود يسجل أعلى وتيرة نمو في عامين... ومصرفيون: "لن يؤثر على التضخم". متوفر على الرابط:

<https://almalnews.com>

أو السحب من الودائع تحت الطلب في دفع أثمان السلع والخدمات، إذ أن كمية أكبر من النقود ستستخدم لإتمام المعاملات المتولدة عند نفس مستوى الدخل النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود، من ثم حدوث ارتفاع مستمر في الأسعار، من ثم حدوث تضخم. بالتالي يمكن القول أنه في حالة التوسع في إصدار بطاقات الائتمان التي هي بديل عن النقد المتداول يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار في الأجل القريب والمتوسط أي زيادة في معدل التضخم^(٥٥).

وقد ادركت الحكومة المصرية متمثلة في البنك المركزي المصري هذه المشكلة، فأصدرت قرارا في مارس من عام ٢٠٢٠ بفرض حدودا للسحب والإيداع بواقع ١٠ آلاف جنيه للأفراد قبل أن يتم تعديلها في شهر إبريل التالي له، إلى ٢٠ ألفا من ماكينات الصرف الآلي و ٥٠ ألفا من الفروع. ولعل قرارات البنك المركزي ترجع إلى النمو الكبير الذي شهده النقد المتداول خارج البنوك خلال الشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع بقيمة تجاوزت ٧١ مليار جنيه في الفترة من ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بحجم زيادة وصل إلى ٦٥ مليارا من الجنيهات خلال عام ٢٠٢٠ بأكمله. كما ارتفع النقد المتداول كنسبة من الودائع بالعملة المحلية ليصل إلى ١٨.٥% بنهاية مارس ٢٠٢٠، وهو أعلى مستوى منذ مايو ٢٠١٩، وذلك على خلفية نمو النشاط الاقتصادي المحلي وتسجيله معدلات ٥.٦% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. ويرجع الخبراء أن السبب في الزيادة الكبيرة خارج الجهاز المصرفي خلال العامين الماضيين بما فيهم العام الحالي ٢٠٢١ نتيجة أزمة وباء كورونا، وتأثيره على اتجاهات كثير من العملاء الذين فضلوا الاحتفاظ بالنقود في حوزتهم خلال فترة الجائحة نظرا للظروف الاقتصادية الراهنة^(٥٦).

ثانيا: التحليل القياسي:

(١) معدل التضخم السنوي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١):

يشير الجدول رقم (١) إلى بيانات معدل التضخم السنوي في جمهورية مصر العربية، وفيه تم رصد معدل التضخم السنوي فقط خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢١). تم تجميع بيانات الجدول الجهاز من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، نقلا عن جريدة المصري اليوم، مقال بعنوان: رحلة تراجع التضخم في مصر من ١٠.٥% حتى ٥.١% خلال ١٠ سنوات، حيث تم رصد التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، وهو متاح على الرابط: <https://www.almasryalyoum.com/news> بينما تم رصد معدل التضخم السنوي لعام ٢٠٢١ من جريدة العربية الإخبارية، مقال بعنوان: مع ارتفاع التضخم .. متى تلجأ مصر للخيار

(٥٥) حيزوم مرغني وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ - ٢٨٨.

(٥٦) جريدة أخبار المال الإلكترونية، مرجع سابق.

الأصعب بشأن سعر الفائدة؟ وهو متاح على الرابط:
[/https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/02](https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/02)

جدول (١): معدل التضخم السنوي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)

السنة	معدل التضخم (%)
٢٠١١	١٠.٥%
٢٠١٢	٧.٤%
٢٠١٣	١٠.٣%
٢٠١٤	١٠.١%
٢٠١٥	١٠.٦%
٢٠١٦	١٤.٥%
٢٠١٧	٣٠.٧%
٢٠١٨	١٤.١%
٢٠١٩	٨.٥%
٢٠٢٠	٥.١%
٢٠٢١	٨%

ويشير الجدول (٢) إلى معدل التضخم لأسعار المستهلكين السنوي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١) - (٢٠٢١).

جدول (٢): معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في مصر الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)

السنة	معدل التضخم (%)
٢٠١١	١١
٢٠١٢	٨.٦
٢٠١٣	٦.٩
٢٠١٤	١٠.١
٢٠١٥	١١
٢٠١٦	١٠.٢
٢٠١٧	٢٣.٢
٢٠١٨	٢٠.٩
٢٠١٩	١٣.٩
٢٠٢٠	٥.٧
٢٠٢١	٤.٥

المصدر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس ٢٠٢٢، ص. ٧٨

(٢) معدل التغير في إصدار بطاقات الائتمان في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢١):

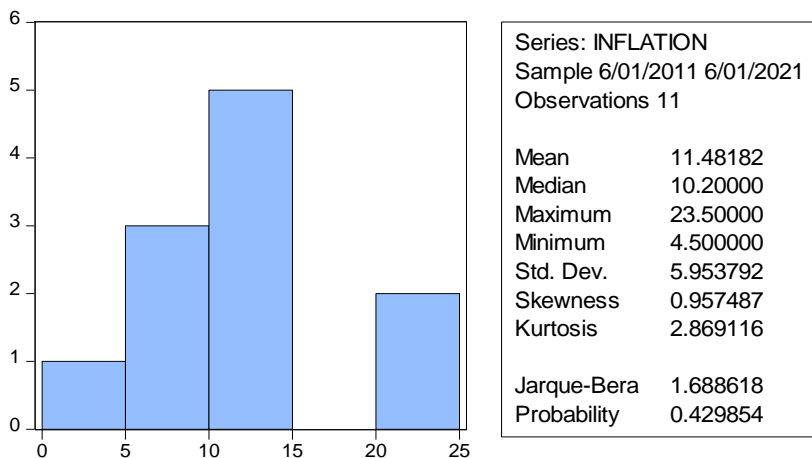
يشير الجدول (٣) إصدار بطاقات الائتمان في جمهورية مصر العربية، وفيه تم رصد عدد البطاقات الصادرة عن القطاع المصرفي المصري بنهاية شهر يونيو لكل سنة في فترة الدراسة. كما أن جميع أعداد البطاقات خلال فترة الدراسة المذكورة، جاءت من تقارير أو إحصائيات للجهاز المصرفي المصري، والمتمثل في البنك المركزي؛ سواء كانت بصورة مباشرة وفقاً لتقارير البنك، أو بصورة غير مباشرة نقلاً عن بعض الصحف الإلكترونية المتخصصة في الشأن الاقتصادي.

كما تم زيادة عمود في نهاية الجدول يعبر عن المصادر التي تم تجميع البيانات منها، وذلك نتيجة لعدم اشتغال التقارير السنوية للبنك المركزي بصورة مباشرة عن عدد بطاقات الائتمان المصدرة، إلا في التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ - ٢٠١٣، والذي ذكر فيه أنه تم إصدار بطاقات بنكية وينسب معينة دون ذكر للعدد أو الشهر الذي رصدت فيه. لذلك تحرياً للدقة، فقد وضع الباحث هذا الصف الأخير مشتملاً فيه الروابط الإلكترونية للعودة إلى هذه المصادر عند الحاجة.

جدول (٣): معدل التغير في إصدار بطاقات الائتمان في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢١)

السنة (يونيو)	عدد البطاقات (بالمليون)	معدل التغير (%)	المصدر
٢٠١١	١.١٠٨	--	تم احتساب عدد بطاقات الائتمان من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٧.
٢٠١٢	١.١٧٠	٦%	تم احتساب عدد بطاقات الائتمان من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٧.
٢٠١٣	٢.١٠٠	٨٠%	جريدة الاقتصادية مصر، نقلاً عن موقع المجرة الإلكترونية، متاح على الرابط: https://manhom.com/372952
٢٠١٤	٢.٥	١٩%	تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية ٢٠١٤، البنك المركزي المصري، ص ٩٥، على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision
٢٠١٥	٢.٥٧٥	٣%	إحصائيات البنك المركزي المصري، نقلاً عن جريدة المال الاقتصادية، متاح على الرابط: . https://almaalnews.com
٢٠١٦	٣.٨٢٥	٤٨.٥%	إحصائيات البنك المركزي المصري، نقلاً عن جريدة المال الاقتصادية، متاح على الرابط: . https://almaalnews.com
٢٠١٧	٥.٨٥٨	٥٣%	إحصائيات البنك المركزي المصري، نقلاً عن جريدة المال الاقتصادية، متاح على الرابط: . https://almaalnews.com
٢٠١٨	٤.٣٦٦	- ٢٥.٤%	إحصائيات البنك المركزي المصري، نقلاً عن جريدة المال الاقتصادية، متاح على الرابط: https://almaalnews.com
٢٠١٩	٣.١٥٨	- ١٢.٦%	تقرير البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف متوافر على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision
٢٠٢٠	٣.٥٧٣	١٣%	تقرير البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف متوافر على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision
٢٠٢١	٤.١٦٢	١٦.٥%	تقرير البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف متوافر على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision

(٣) الإحصاءات الوصفية لمعدل التضخم:



أكبر قيمة: ٢٣.٥٠

الوسط الحسابي: ١١.٤٨ الوسيط: ١٠.٢٠

الانحراف المعياري: ٥.٩٥ الالتواء: ٠.٥٩٧

أصغر قيمة: ٤.٥٠

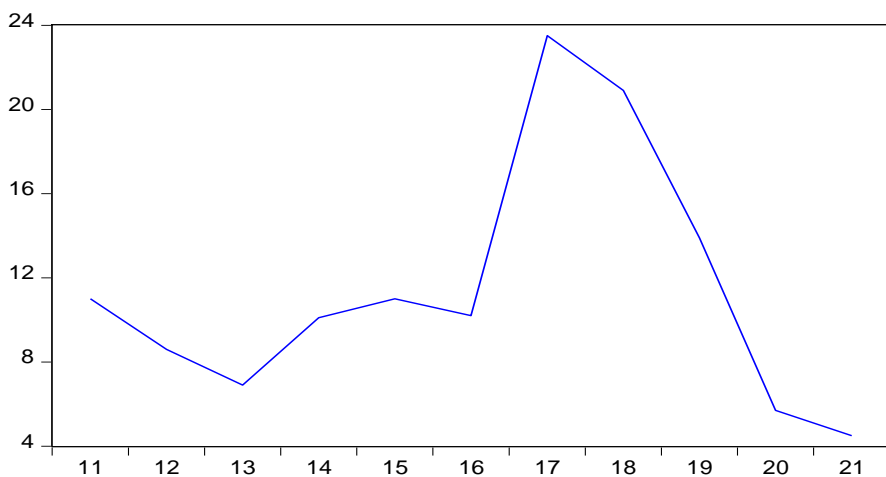
معامل جارك-بيرا (Jarque-Bera): ١.٦٩

التفطح: ٢.٨٧

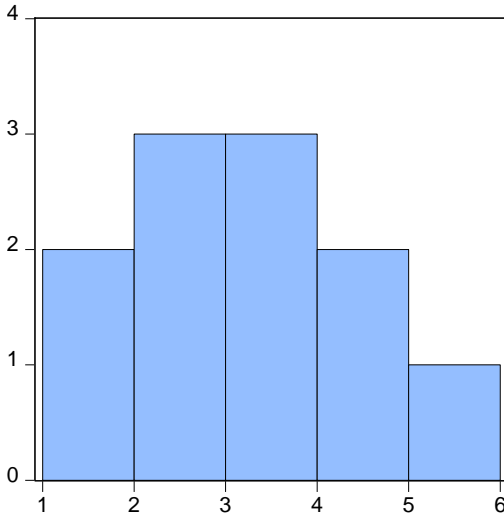
p-value: ٠.٤٣

وحيث أن الوسط الحسابي أكبر من الوسيط فإن توزيع البيانات في شكل منحني موجب الالتواء (نحو اليمين). وأن $P\text{-value} < 0.05$ فإن السلسلة موزعة توزيع طبيعي عند $\alpha = 0.05$.

INFLATION



٤) الإحصاءات الوصفية لعدد بطاقات الائتمان المصدرة:



Series: ISSUED_CARDS
Sample 6/01/2011 6/01/2021
Observations 11

Mean 3.128182
Median 3.160000
Maximum 5.860000
Minimum 1.110000
Std. Dev. 1.428921
Skewness 0.237408
Kurtosis 2.431199

Jarque-Bera 0.251618
Probability 0.881783

أكبر قيمة: ٥.٨٥٦

الوسيط الحسابي: ٣.١٢٨ الوسيط: ٣.١٦٠

الالتواء: ٠.٢٣٧

الانحراف المعياري: ١.٤٢٩

أصغر قيمة: ١.١١٠

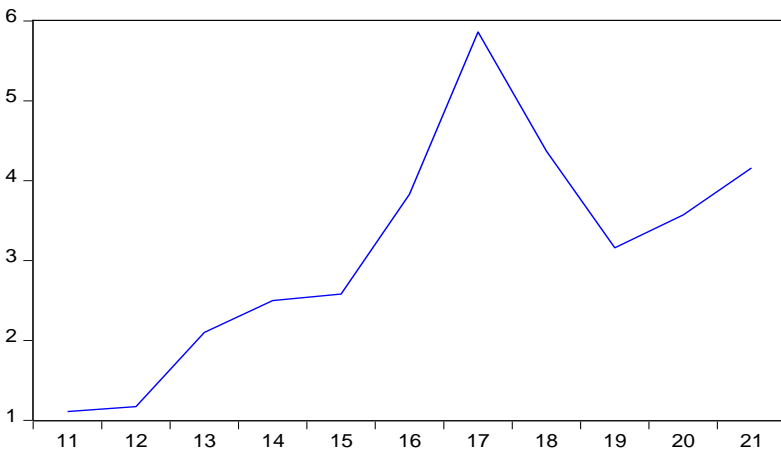
معامل جارك-بيرا (Jarque-Bera): ٠.٢٥ p-value: ٠.٨٨

التقلطح: ٢.٤٣

وحيث أن الوسيط الحسابي أقل من الوسيط فإن توزيع البيانات في شكل منحني سالب الالتواء (نحو

اليسار). وأن $P\text{-value} < 0.05$ فإن السلسلة موزعة توزيع طبيعي عند $\alpha = 0.05$.

ISSUED_CARDS



(٥) اختبار السكون واختبار جذر الوحدة لمعدل التضخم:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.015090	0.2761
Test critical values: 1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.798390	0.396206	-2.015090	0.0905
D(INFLATION(-1))	0.577723	0.384925	1.500871	0.1841
C	9.713726	5.344161	1.817633	0.1190

R-squared	0.412539	Mean dependent var	-0.455556
Adjusted R-squared	0.216718	S.D. dependent var	6.265403
S.E. of regression	5.545083	Akaike info criterion	6.524902
Sum squared resid	184.4876	Schwarz criterion	6.590643
Log likelihood	-26.36206	Hannan-Quinn criter.	6.383032
F-statistic	2.106720	Durbin-Watson stat	2.342724
Prob(F-statistic)	0.202739		

النتيجة:

فرضية العدم: يوجد جذر وحدة (غير ساكنة)

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة.

القيمة الحرجة (ADF) هي -٢.٠٢ وهي أكبر من القيم عند ١%، ٥%، ١٠% وقيمة P-value=0.277، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم، ومن ثم السلسلة غير ساكنة عند البيانات الأصلية.

٦) اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى للتضخم:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.352640	0.1776
Test critical values: 1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.878258	0.373307	-2.352640	0.0509
C	-0.383863	2.226774	-0.172385	0.8680

R-squared	0.441560	Mean dependent var	0.133333
Adjusted R-squared	0.361783	S.D. dependent var	8.321208
S.E. of regression	6.647688	Akaike info criterion	6.819545
Sum squared resid	309.3423	Schwarz criterion	6.863373
Log likelihood	-28.68795	Hannan-Quinn criter.	6.724965
F-statistic	5.534917	Durbin-Watson stat	1.959647
Prob(F-statistic)	0.050889		

النتيجة:

القيمة الحرجة (ADF) هي -٢.٣٥ وهي أكبر من القيم عند ١%، ٥%، ١٠% وقيمة P-value=0.177، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم، ومن ثم السلسلة غير ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى.

٧) اختبار السكون واختبار جذر الوحدة لعدد بطاقات الانتماء المصدرة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.545612	0.4713
Test critical values: 1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISSUED_CARDS(-1)	-0.345448	0.223502	-1.545612	0.1608
C	1.349979	0.743807	1.814960	0.1071

R-squared	0.229949	Mean dependent var	0.305000
Adjusted R-squared	0.133692	S.D. dependent var	1.053484
S.E. of regression	0.980537	Akaike info criterion	2.975423
Sum squared resid	7.691620	Schwarz criterion	3.035940
Log likelihood	-12.87712	Hannan-Quinn criter.	2.909036
F-statistic	2.388917	Durbin-Watson stat	1.731950
Prob(F-statistic)	0.160781		

النتيجة:

فرضية العدم: يوجد جذر وحدة (غير ساكنة).

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة.

القيمة الحرجة (ADF) هي -1.04 وهي أكبر من القيم عند 1%، 5%، 10% وقيمة P-value=0.47، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم، ومن ثم السلسلة غير ساكنة عند البيانات الأصلية.

٨) اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.898999	0.0876
Test critical values: 1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ISSUED_CARDS(-1))	-1.419013	0.489484	-2.898999	0.0338
D(ISSUED_CARDS(-1),2)	0.558598	0.360089	1.551278	0.1815
C	0.358765	0.421663	0.850834	0.4337

R-squared	0.635692	Mean dependent var	-0.042500
Adjusted R-squared	0.489968	S.D. dependent var	1.579862
S.E. of regression	1.128282	Akaike info criterion	3.359266
Sum squared resid	6.365103	Schwarz criterion	3.389057
Log likelihood	-10.43706	Hannan-Quinn criter.	3.158340
F-statistic	4.362320	Durbin-Watson stat	1.816677
Prob(F-statistic)	0.080107		

النتيجة:

فرضية العدم: يوجد جذر وحدة (غير ساكنة).

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة.

القيمة الحرجة (ADF) هي -٢.٨٩٩ وهي أكبر من القيم عند ١%، ٥%، وقيمة P-value=0.087، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم عند ١% و ٥% ولكن يمكن قبولها عند ١٠%، ومن ثم السلسلة غير ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى ١% و ٥%، ولكن ساكنة عند مستوى ١٠%. أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى ١٠%.

٩) اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وعدد بطاقات الائتمان المصدرة:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.312286	3.537991	15.49471	0.9372
At most 1	0.018553	0.168549	3.841466	0.6814

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Max-Eigen				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.312286	3.369442	14.26460	0.9192
At most 1	0.018553	0.168549	3.841466	0.6814

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

INFLATION	ISSUED_CARDS
-0.125408	-0.543483
0.699886	-1.959450

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(INFLATION)	0.803834	-0.505242
D(ISSUED_CARDS)	0.406102	-0.037131

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -31.36578

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INFLATION	ISSUED_CARDS
1.000000	4.333714
	(4.65989)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INFLATION)	-0.100807	(0.21852)
D(ISSUED_CARDS)	-0.050929	

النتيجة:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين.

الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك.

تظهر النتائج عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، أي أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل.

١٠. علاقة السببية Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ISSUED_CARDS does not Granger Cause INFLATION	9	0.74664	0.5302
INFLATION does not Granger Cause ISSUED_CARDS		1.04889	0.4303

النتيجة: تشير نتيجة الاختبار إلى وجود علاقة سببية مزدوجة بين المتغيرين، أي أن كل متغير يتسبب في حدوث المتغير الآخر.

١١. تقدير النموذج :

تقدير النماذج لمتغير معدل التضخم (Ln Inf):

اختبار سكون السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى والثانية (باستخدام اختبار جذر الوحدة):

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.984093	0.2870
Test critical values:	1% level	-4.420595
	5% level	-3.259808
	10% level	-2.771129

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INFL(-1)	-0.838922	0.422824	-1.984093	0.0945
D(LN_INFL(-1))	0.746418	0.408551	1.826991	0.1175
C	2.003914	1.048152	1.911853	0.1044

R-squared	0.424664	Mean dependent var	-0.071965
Adjusted R-squared	0.232886	S.D. dependent var	0.485701
S.E. of regression	0.425402	Akaike info criterion	1.389636
Sum squared resid	1.085800	Schwarz criterion	1.455377
Log likelihood	-3.253362	Hannan-Quinn criter.	1.247766
F-statistic	2.214346	Durbin-Watson stat	2.489393
Prob(F-statistic)	0.190443		

النتيجة:

فرضية العدم: يوجد جذر وحدة (غير ساكنة) الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة. القيمة الحرجة (ADF) هي -١.٩٨ وهي أكبر من القيم عند ١%، ٥%، ١٠% وقيمة P-value=0.287، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم، ومن ثم السلسلة غير ساكنة عند البيانات الأصلية. اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى: السلسلة غير ساكنة. اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الثانية: السلسلة ساكنة. (١٢) اختبار تكامل السلسلة الخاصة بمعدل التضخم:

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.429921	0.0433		
Test critical values:				
1% level	-4.582648			
5% level	-3.320969			
10% level	-2.801384			
Dependent Variable: D(LN_INFL,3)				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INFL(-1),2)	-1.415279	0.412627	-3.429921	0.0140
C	-0.035515	0.231959	-0.153110	0.8833
R-squared	0.662245		Mean dependent var	0.078643
Adjusted R-squared	0.605953		S.D. dependent var	1.034344
S.E. of regression	0.649291		Akaike info criterion	2.186445
Sum squared resid	2.529470		Schwarz criterion	2.206306
Log likelihood	-6.745781		Hannan-Quinn criter.	2.052495
F-statistic	11.76436		Durbin-Watson stat	1.940150
Prob(F-statistic)	0.013973			

النتيجة: السلسلة في معدل التضخم سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية.

Ln_infl is I(2)

(13) تقدير النماذج لبطاقات الائتمان (Ln_iscrd):

اختبار سكون السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى والثانية (باستخدام اختبار جذر الوحدة) لنموذج
المربعات الصغيرة **Least Squares**:

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.814153	0.3536
Test critical values:	1% level	-4.297073
	5% level	-3.212696
	10% level	-2.747676

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 10
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_ISCR(-1)	-0.292471	0.161216	-1.814153	0.1072
C	0.420968	0.179318	2.347610	0.0469

R-squared	0.291480	Mean dependent var	0.132116
Adjusted R-squared	0.202916	S.D. dependent var	0.292151
S.E. of regression	0.260831	Akaike info criterion	0.326968
Sum squared resid	0.544262	Schwarz criterion	0.387485
Log likelihood	0.365162	Hannan-Quinn criter.	0.260581
F-statistic	3.291149	Durbin-Watson stat	1.875300
Prob(F-statistic)	0.107207		

النتيجة:

فرضية العدم: يوجد جذر وحدة (غير ساكنة).

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة.

القيمة الحرجة (ADF) هي -1.81 وهي أكبر من القيم عند 1%، 5%، 10% وقيمة P-value=0.35، ولهذا لا يمكن رفض فرضية العدم، ومن ثم السلسلة غير ساكنة عند البيانات الأصلية.

اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى: السلسلة غير ساكنة عند ٥% ولكنها ساكنة عند ١٠%.

اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الثانية: السلسلة ساكنة.

١٤) اختبار تكامل السلسلة الخاصة بمعدل التضخم (باستخدام جذر الوحدة):

Augmented Dickey–Fuller test statistic	-5.035920	0.0079
Test critical values: 1% level	-4.803492	
5% level	-3.403313	
10% level	-2.841819	

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_ISCR(-1),2)	-1.942302	0.385690	-5.035920	0.0073
D(LN_ISCR(-1),3)	0.775098	0.240670	3.220586	0.0323
C	-0.055842	0.095900	-0.582292	0.5916

R-squared	0.868690	Mean dependent var	0.063077
Adjusted R-squared	0.803035	S.D. dependent var	0.554579
S.E. of regression	0.246126	Akaike info criterion	0.331583
Sum squared resid	0.242313	Schwarz criterion	0.308402
Log likelihood	1.839458	Hannan–Quinn criter.	0.045066
F-statistic	13.23114	Durbin–Watson stat	1.384835
Prob(F-statistic)	0.017242		

السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية.

Ln_ISCR is I(2)

١٥) اختبار التكامل المشترك للمتغيرين بعد الفروق الثانية:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.952214	25.59850	15.49471	0.0011
At most 1 *	0.459846	4.311310	3.841466	0.0378

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.952214	21.28719	14.26460	0.0033
At most 1 *	0.459846	4.311310	3.841466	0.0378

D(LN_INFL,2)	D(LN_ISCR,2)
-1.302083	5.126270
4.560499	-0.030307

D(LN_INFL,3)	-0.275058
D(LN_ISCR,3)	-0.144627

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

D(LN_INFL,2)	D(LN_ISCR,2)
1.000000	-3.936976
	(0.48880)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LN_INFL,3)	-0.502708
	(0.31178)
D(LN_ISCR,3)	0.447098
	(0.17044)

النتيجة: يوجد تكامل مشترك بعد أخذ الفروق الثانية للمتغيرين.

١٦) علاقة السببية بعد أخذ الفروق الثانية للمتغيرين:

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LN_ISCR,2) does not Granger Cause D(LN_INFL,2)	7	1.81725	0.3550
D(LN_INFL,2) does not Granger Cause D(LN_ISCR,2)		0.13544	0.8807

النتيجة: توجد علاقة سببية مزدوجة أي أن كل من المتغيرين له علاقة سببية بالمتغير الآخر.

D(LN_ISCR,2)

D(LN_INFL,2)

١٧) التقدير العام لنموذج القياس للمتغيرين (النتيجة بعد استخدام نماذج القياس واجراء

الاختبارات عليها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)

D(LN_INFL(-1),2)	-0.667817	0.284683	-2.345832	0.1007
D(LN_ISCR,2)	1.242156	0.672834	1.846156	0.1620
D(LN_ISCR(-1),2)	1.375802	0.353014	3.897303	0.0300
D(LN_ISCR(-2),2)	1.529672	0.587387	2.604197	0.0801
R-squared	0.872781		Mean dependent var	-0.088200
Adjusted R-squared	0.745562		S.D. dependent var	0.650712
S.E. of regression	0.328231		Akaike info criterion	0.905361
Sum squared resid	0.323207		Schwarz criterion	0.874453
Log likelihood	0.831235		Hannan-Quinn criter.	0.523338
Durbin-Watson stat	1.760203			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

١٨) نتائج التحليل القياسي :

- عند درجة ثقة ٥%:

$$D(\text{Ln_Infl},2) = 1.38 D(\text{Ln_ISCR}(-1),2)$$

توجد علاقة طردية (موجبة) بين التضخم وبطاقات الائتمان المصدرة، كل زيادة في البطاقات المصدرة بمقدار ١.٣٨ مليون بطاقة يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار ١% في السنة التالية وليست في نفس السنة.

- عند درجة ثقة ١٠%:

$$D(\ln_Ifl,2) = 1.38 D(\ln_ISCR(-1),2) + 1.53 D(\ln_ISCR(-2),2)$$

توجد علاقة طردية (موجبة) بين التضخم والبطاقات المصدرة، كل زيادة في البطاقات المصدرة بمقدار ١.٣٨ مليون بطاقة مصدرة في السنة السابقة و١.٥٣ مليون بطاقة مصدرة منذ سنتين يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار ١% في السنة الحالية.

- قيمة R-Squared = ٠.٨٧ التغيير في إصدار البطاقات مسئول عن ٨٧% من التغيير في معدل التضخم، (عند استبعاد باقي المتغيرات ذات الأثر على معدل التضخم).

- قيمة Adjusted R-Squared = ٠.٧٥ أي أن التغيير في إصدار البطاقات مسئول عن ٧٥% من التغيير في معدل التضخم، (عند استبعاد باقي المتغيرات ذات الأثر على معدل التضخم).

- وأخيراً، فإن معامل DW = ١.٧٦، ويدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي Autocorrelation بين البواقي.

النتائج العامة للدراسة:

مما سبق، نجد أن هذه الدراسة التي بين أيدينا قد وقعت في جزئين رئيسيين، حيث ركز الجزء الأول منها على التأسيس النظري للدور الذي يلعبه المعروض النقدي في زيادة معدل التضخم، وهو ما جاء في نظرية كمية النقود لـ "ميلتون فريدمان". حيث تبين أنه بزيادة المعروض النقدي يزيد التضخم في الأجل القصير والطويل مع اختلاف تأثيره على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الجزء الثاني من الدراسة، وهو ما تناول فيه الباحث الأثر الذي يحدثه التوسع في إصدار بطاقات الائتمان من زيادة في معدل التضخم في مصر، بالرغم من كفاءتها في زيادة عمليات التداول لدى مستخدمي وملاك هذه البطاقات.

وعليه يمكن استنتاج العلاقة بين التوسع في إصدار بطاقات الائتمان وبين التضخم في الحالة المصرية من خلال خمسة أمور:

الأمر الأول: أسفر نتائج الدراسة الإحصائية بين متغير بطاقات الائتمان المصدرة ومتغير معدل التضخم عن أن وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين، إذ أنه مع زيادة البطاقات المصدرة

بمقدار ١.٣٨ مليون بطاقة مصدرة في السنة السابقة و ١.٥٣ مليون بطاقة مصدرة منذ سنتين يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار ١% في السنة الحالية.

الأمر الثاني: تعتبر نظرية النقود التي نادى بها "ميلتون فريدمان" هي النظرية الأقرب للتصديق في تفسير العلاقة بين الزيادة المستمرة في الأسعار (التضخم) وزيادة المعروض النقدي.

الأمر الثالث: لا تعتبر بطاقات الائتمان جزءا من مكونات العرض النقدي، غير أن التوسع في إصدارها واستخدامها يعد توسعا في المعروض النقدي، بالتالي يفقد السلطات النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها. من ثم، وطبقا لنظرية كمية النقود لـ "فريدمان"، فإن استخدام بطاقات الائتمان بدون أدنى ترشيد - كما هو الحال في الدول النامية- بحيث يتم التوسع في الإفراض الآجل، بالإضافة إلى التوسع في إصدار هذه البطاقات من قبل البنوك، فإن كل هذا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.

الأمر الرابع: قد لا تصدق علاقة التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية بالزيادة في معدل التضخم تبعا لتقدم الدولة، حيث يزيد وعي الأفراد بترشيد الإنفاق عند استخدام بطاقات الائتمان. لذلك نجد أن ترشيد الإنفاق باستخدام بطاقات الائتمان لا يصاحبه زيادة في معدل التضخم.

الأمر الخامس: أدركت الحكومة المصرية مشكلة التضخم الناتج عن التوسع في إصدار بطاقات الائتمان فقامت من فورها في مارس ٢٠٢٠ من إصدار قرار بفرض حدودا للسحب والإيداع تصل إلى ٥٠ ألف جنيه من ماكينات الصرف الآلي ATM ١٠ آلاف جنيه للأفراد قبل أن يتم تعديلها في شهر إبريل التالي له، إلى ٢٠ ألفا من ماكينات الصرف الآلي و ٥٠ ألفا. وذلك نتيجة النمو الكبير الذي شهده النقد المتداول خارج البنوك خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع بقيمة تجاوزت ٧١ مليار جنيه في الفترة من ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية ابريل ٢٠٢٠ مقارنة بحجم زيادة وصل إلى ٦٥ مليارا من الجنيهات خلال عام ٢٠٢٠ بأكمله.

الأمر السادس: شهدت أيضا فترة إندلاع فيروس كورونا (Covid-19)، والذي بدأت عاصفته منذ ديسمبر ٢٠١٩ حتى توفيت كتابة هذه الدراسة، تداولوا للنقد خارج البنوك المصرية، حيث أثرت هذه الأزمة على اتجاهات كثير من العملاء الذي فضلوا الاحتفاظ بالنقود في حوزتهم، بالإضافة للتوسع في استخدام البطاقات الائتمانية خوفا من العدوى التي ربما تحدثها النقود التقليدية نتيجة تداولها بين الأفراد.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى: العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٨، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢١ العدد ٣.
- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري أعوام مختلفة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٠.
- التقرير الشهري للبنك المركزي المصري ديسمبر، ٢٠٢١.
- ثروت جهان، وكريس بابا جورجيو: ما هي المدرسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٤.
- حسين إبراهيم القضماني: البطاقة المصرفية والإنترنت، دراسة حول الوضعيتين النقدية والقانونية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢.
- حياة شحاتة: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- حيزوم بدر الدين مرغني، والعروسي حاقة، ودريس كمال فتحي: محددات بطاقة الائتمان وأثارها الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤ العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٠.
- رشا فؤاد عبدالرحمن (٢٠١١): إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي المصري وتأثيره على الأداء البنكي (٢٠٠٥-٢٠١١)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.
- سيف هشام صباح الفخري: الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٩.
- عبد الصمد سعودي: محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧.
- عدنان مناتي صالح: عرض النقود وأثره في التضخم، دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة دنانير، العدد ٧، ٢٠١٥.
- فايز نعيم رضوان: بطاقات الوفاء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
- محمد بن حمزة بن محمد بنجابي: الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١.
- محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
- النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، إبريل ٢٠٢٠.

- هدى جليل سعد: أثر النقود الإلكترونية في أهداف السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٧.
- وشفون محمد الفوج، وولد علي شكيب، ومسعود مرابط،: النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، البحث رقم ٧، ٢٠٢٠.

ثانيا: المواقع الإلكترونية:

- صفحة الدكتور كاوتار على موقع اكديميا على الرابط: [houria kawtar – Academia.edu](http://houria.kawtar-Academia.edu) | (DOC)
- مدونة أجاثا كريست، على الرابط: <https://agatha-christie.site>
- موقع (فينديتو) للتجارة، وهو متاح على الرابط: [/https://www.vedantu.com](https://www.vedantu.com)
- موقع الأكاديمية العراقية للعلوم الاقتصادية، على الرابط: <https://www.iasj.net>
- موقع بنكي جيت، على الرابط: [/https://www.bankygate.com/](https://www.bankygate.com/)
- موقع بوابة الأبحاث للدراسات، على الرابط <https://www.researchgate.net>
- موقع جامعة محمد لمين دباغين، سطيغ على الرابط: [https://www.univ-setif2.dz/ r](https://www.univ-setif2.dz/)
- موقع جريدة المال الاقتصادية، على الرابط: <https://almalnews.com>
- موقع جوريسكوم الجامعي الفرنسي على الرابط: www.juriscom.net
- موقع سكريبد للأبحاث، على الرابط: <https://www.scribd.com>
- موقع شبكة الألوكة الثقافي، على الرابط: <https://www.alukah.net>
- موقع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية على الرابط: www.ekb.eg
- موقع موديبس، مدونة الصفحات البيضاء للاقتصاد على الرابط: www.moodys.com

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Bernard Burn, Les Mecanismes de Paiment Sur Internet, 1990-2000, 2001.
- Erdener Kaynak , Orsay Kucukemiroglu and Ahmet Ozmen, Correlates of Credit Card Acceptance and Usage in an Advanced Developing Middle Eastern Country, December, 2016.
- John Geanakoplos & Pradeep Dubey, Credit Cards and Inflation, Cowles Foundation discussion Paper No. 1709, June 2009.
- Michael R. Darby: Macroeconomics, Mc Graw, Hill Kogaku Sa LTD., 1996.
- Singh Zandi, Virendra Mark, and Justin Irving, The Impact of Electronic Payments on Economic Growth, February 2013.
- Vathsala Wickramasinghe & Anurudh Gurugamage, Consumer Credit Card Ownership and Usage Practices: Empirical Evidence from Sri Lanka, International Journal of Consumer Studies, 33(4), 436-447, 2009.

